(SUJHUS) مجلة جامعة سومر للعلوم الانسانية (ISSN: 2959-5436)
عدد خاص بوقائع المؤتمر العلمي الدولي الثاني للعلوم الانسانية والتربوية والنفسية/جامعة سومر بالتعاون مع جامعة الامام الصادق(ع) للفترة من8-9 اذار 2023 ,الصفحات 78-97

المؤسسة العسكرية في سلطنة عُمان عهد السلطان قابوس بن سعيد 1970-1990

م. د. محمد جابر عناد روضان[1]*
[1]المديرية العامة لتربية, ذي قار, العراق

الملخص

مما لا شكّ فيه أنَّ المؤسسة العسكرية تُعدّ من أهم المؤسسات التابعة لأية دولة, لكن في دول الخليج العربي تُعد أمراً مهماً وهاماً وذات خصوصية عن باقي المؤسسات الأخرى ؛ وذلك لاعتبارات عدة منها أنَّها دول ذات تعداد سكاني متواضع, فضلاً عن أنَّها حديثة التكوين ؛ نتيجة استقلالها المتأخر, وتعود أهمية تلك الدراسة لاعتبارات عدة , كانَ من خلالها معرفة مسارات المؤسسة العسكرية في عُمان في عهد السلطان قابوس بن سعيد, على الرغم من أنَّها عزّزت قوتها العسكرية بعقد المعاهدات من أجلِ الحصول على المساعدات العسكرية واللوجستية من دول العالم سواء كانَت الغربية أم الشرقية.

الكلمات المفتاحية: المؤسسة العسكرية, سلطنة عُمان, الجيش, قابوس بن سعيد.

The Military Establishment in the Sultanate of Oman During the Era of Sultan Qaboos bin Said 1970-1990.

Lecturer. Dr. Mohammed Jaber Enad AL- Abodey[1]*
[1]Directorate General of the province, Thi-Qar, Iraq

Abstract

There is no doubt that the military institution is considered one of the most important institutions of any state, but in the Arab Gulf states it is considered important and special from the rest of the other institutions, due to several considerations, including that they are countries with a modest population, in addition to the fact that they are newly formed as a result of their late independence. The importance of this study is due to several considerations through which it was possible to know the paths of the military establishment in Oman during the era of Sultan Qaboos bin Said, even though it strengthened its military power by concluding treaties in order to obtain military and logistical aid from countries of the world, whether Western or Eastern.

Keywords: The military establishment, Sultanate of Oman, Army , Qaboos bin Said.

1. المقدمة

أولاً/ التعريف بموضوع البحث

لا شك أنَّ المؤسسة العسكرية تُعدّ من أهم المؤسسات التابعة لأية دولة, لكن في دول الخليج العربي تُعد أمراً مهماً وهاماً وذات خصوصية عن باقي المؤسسات الأخرى ؛ وذلك لاعتبارات عدة , منها أنَّها دول ذات تعداد سكاني متواضع, فضلاً عن أنَّها حديثة التكوين نتيجة استقلالها المتأخر, وتعود أهمية تلك الدراسة لاعتبارات عدة , كانَ من خلالها معرفة

* **Email address: dr.mohmmadjaber71@utq.edu.iq**

مسارات المؤسسة العسكرية في عُمان عهد السلطان قابوس بن سعيد, وأنَّها عزّزت قوتها عن طريق عقد المعاهدات من أجلِّ الحصول على المساعدات العسكرية واللوجستية من دول العالم سواء كانَت الغربية أم الشرقية.

ثانياً/ منهج البحث

سنتبع في دراستنا لموضوع البحث المنهج التحليلي المقارن، فنستعين بالمنهج التحليلي لاستقراء النصوص التي تناولت المؤسسة العسكرية قبل وبعد قُبيل وصول قابوس بن سعيد للحكم، ومراحل تطورها

ثالثاً/ خطة البحث

سنقسم موضوع البحث إلى مقدمة وأربع مباحث وخاتمة, تناول المبحث الأول الظروف السياسية قُبيل وصول قابوس بن سعيد للحكم, وتطرق المبحث الثاني سلطنة عُمان في عهد السلطان قابوس بن سعيد, وقُسّم إلى محورينِ أخذ الأول السلطان قابوس بن سعيد وتسنمهِ الحكم, وأما الأخر بيّنت فيه سياسة السلطان قابوس بن سعيد الداخلية والخارجية , أما المبحث الثالث فقد عالج مراحل تطور المؤسسة العسكرية في عُمان وتحديثها, والتي مرّت بمراحل عدة كانَت المرحلة الأولى للمدة (1970-1979), والمرحلة الثانية للمدة (1980-1985) , في حين عرض المبحث الرابع دور عُمان في حفظ أمن الخليج العربي حتى عام 1990.

المبحث الأول

الظروف السياسية قُبيل وصول قابوس بن سعيد للحكم

قبل الشروع بمعرفة البدايات الأولى للمؤسسة العسكرية في سلطنة عُمان, لا بدّ لنا في معرفة البدايةً الأولى لنظام الحكم الذي كانَ يدار في سلطنة عُمان, وعلى أيّ أسرة أعتمد, فمنذ تأسيس عُمان في نهاية القرن الثامن عشر, اعتمدت بالدرجة الأولى على الأسرة الحاكمة "أسرة آل سعيد", وكانَ حكمها يعتمد على المركزية, وخلال القرن العشرين تولّى الحكم أربعة أفراد من تلك الأسرة, وهم فيصل بن تركي بن سعيد[1](1856-1913), وعلى أثر مرضهِ تحولت سلطة الحكم إلى تيمور بن فيصل بن تركي[2](1913-1932), وسعيد بن تيمور[3](1932-1970), الذي تسنّم السلطة من بعد والده على أثر التنازل له وهو نجلهُ الأكبر, وقابوس بن سعيد[4](1970- 2020), وقد أتسم النظام السياسي تحت تلك الأسرة بالطابع القبلي على السلطة المطلقة, فالسلطان حاكم مطلق يمارس السلطة التشريعية والتنفيذية, كما يشرف على السلطة القضائية, إما إدارياً فتسير وفق التقاليد والأعراف القبلية, فلم يكن هناك دستور مكتوب, ناهيك عن الإدارة المدنية بالشيوخ فلكلِّ قبيلة شيخ يُعين من قبل السلطات, في حين يعتمد السلطان بإدارة الأمور السياسية والإدارية والعسكرية على رؤساء الدوائر الحكومية والمستشارينَ البريطانيينَ, إما إدارة المدن التي تقع خارج مسقط فتدار من قبل الولاة الذي يعينهم السلطان, وبعد أن استحدثت وزارة الداخلية أصبح هؤلاء الولاة مرتبطينَ بها, وكل واحد منهم مسؤولاً عن إدارة القضايا المدنية ضمن منطقة إدارية في الولاية[5].

وعلى ما يبدو أنَّ دوافع وبداية سلطنة عُمان في تحديث أمورها السياسية والاقتصادية والاجتماعية بجميع جوانبهِ, ناهيك عن الاهتمام والتحديث في المؤسسة العسكرية, قد أخذ منحاً مهما للاهتمام بتلك المؤسسة منذ عهد سعيد بن تيمور, وكانَ الهدف من ذلك تقوية نظام الحكم من جانب, وردع الاعتداءات الخارجية من جانب أخر, لهذا اعتمدت الدولة في بادئ الأمر على المساعدات, سواء التي كانَت تأتيها من دول خارجية أم من دول الجوار, عن طريق عقد المعاهدات السياسية وخاصةً المساعدات العسكرية من أجلِّ تحقيق غرض لكلا الطرفينِ.

بدأت بريطانيا بتوجيه مساعداتها العسكرية إلى سلطنة عُمان, عندما طُلِبَ من سلطان مسقط وعُمان سعيد بن تيمور(1932-1970) إعادة الأمور إلى نصابها نتيجة الحرب الأهلية القائمة آنذاك، إلا أنَّ الرأي العام البريطاني اختلف في مشروعية التدخل في الشؤون الداخلية لعُمان خاصة وأنَّ الحكومة البريطانية لم يكنْ لديها حتى ذلك الوقت التزامات أو معاهدات خاصة تهتم بالمساعدة العسكرية بينها وبين مسقط وعُمان، حيث أنَّ المعاهدة القائمة بينهما هي معاهدة (صداقة وتجارة وملاحة) وليس فيها مواد خاصة بتقديم المساعدة العسكرية[6], ولإضفاء الصفة الرسمية إلى علاقاتها مع عُمان ودعمها العسكري للسلطان، عقدت بريطانيا معاهدة في 25 تموز 1958 مع السلطان سعيد بن تيمور، وأخذ ذلك الاتفاق على شكل رسائل متبادلة بين السلطان أعلاه وبين وزير الخارجية البريطاني سلوين لويد[7](*S. Loyed*) ، وتم في ضوء المعاهدة تأجير جزيرة مصيرة[8] للبريطانيينَ مقابل الدعم العسكري البريطاني للسلطان العماني وعمان بالذات[9].

فقد تضمنت المعاهدة تقديم المساعدات العسكرية اللازمة لتقوية جيش السلطان، فيما تقوم بريطانيا بانتداب ضبَاط من الجيش البريطاني ليكونوا خلال خدمتهم في السلطنة جزءا لا يتجزأ من القوات المسلحة التابعة للسلطنة، ونصّت أيضاً على تقديم العون البريطاني من أجلِ تنفيذ برنامج إنمائي مدني يتضمن تحسين الطرقات, وتوفير الخدمات الطبية والتعليمية، من خلال إنشاء قسم للتطوير في مسقط عام 1960؛ فانتدب هيوج بوستد[10](*Hugh Boustead*) لرئاستهِ، الذي كانَ يتلقّى دفعات التطوير التي بلغت (250) ألف باون سنوياً من الحكومة البريطانية، وكانَ أغلب العاملينَ في ذلك القسم من غير العُمانيينَ، مع عدم منح تخصيصات لتدريب كوادر عُمانية[11].

نلحظ مما تقدم إنَّ المعاهدة المعقودة بين عُمان وبريطانيا, قد اعتمدت بالدرجة الأساس على المساعدات العسكرية الهدف منها تعزيز حكم السلطان سعيد بن تيمور, وفي الوقت نفسه كانَ هدف بريطانيا من المعاهدة, إنْ تبقَ عُمان تعتمد على القوة العسكرية من ضباط بريطانيينَ, لأمس الحاجة لها في تدريب القوة العسكرية العُمانية, وإنَّ تبقى بريطانيا المشرف الوحيد على كُل تلك التدريبات والنشاط العسكري العماني.

وكانَ المحفز لسلطنة عُمان للاهتمام بالمؤسسة العسكرية, ثورة ظفار التي اندلعت في عام 1962 ضد السلطان؛ لذلك برزت الحاجة الماسة إلى بناء القوات العُمانية على أسس حديثة والارتقاء بقدرات قتالية عالية، فقد أدركت القيادة العُمانية ضرورة استكمال الاستقلال والسيادة بتعريب الجيش على غرار ما حصل في الاردن -أي أبعاد الضباط الأجانب وحلَّ محلهم ضباط عرب-، فأخذ الضباط الأردنيونَ يحلونَ محلَّ الضباط البريطانيينَ في مراكز التدريب والمخابرات, وقد أشيع وقتذاك أنَّ مجيء القوات الاردنية إلى عُمان هو لأحداث نوع من التوازن بين العرب والبلوش الذين كونوا غالبية جيش السلطان[12], لم يكن سعيد بن تيمور, صاحب الحكم الاستبدادي بقادر على مواجهة حرب العصابات في ظفار –المحافظة الجنوبية في عُمان- التي سقطت بيد الثوار وأثناء ذلك قصفوا القاعدة الجوية البريطانية فيها, وقصر سعيد بن تيمور في صلالة, وفي تموز 1970 قامت الجبهة الوطنية الديمقراطية في عُمان والخليج العربي في ظفار بمهاجمة البريطانيينَ في منطقة الجبل الأخضر, مهددتاً السلطة العُمانية تهديداً مباشراً حتى أنَّها شكلت خطورة على الأنظمة في الخليج العربي كله, وبالتالي أصبح الانقلاب في سلطنة عُمان واضحاً للعيان في 23 تموز 1970, وأنَّه قد أجيز بمباركة بريطانية, والدليل على ذلك إن تصريح وزارة الخارجية البريطاني في نيسان من العام نفسه **"إنَّ من الضروري التخلص من الكهل قريباً وأننا نحتاج إلى زايد عُماني"**, وقبل ذلك التصريح بأيام أشاعت بأنَّ في نية سعيد بن تيمور الرغبة في الاستقالة[13].

ولعل تصريح الخارجية البريطانية قد أدركت أنَّ الكهل وهنا تعني سعيد بن تيمور, سقطت ورقتهِ السياسية فما كانَ عليها إلّا أن تحرك الأمور كيفما تشاء, والشيء الأخر أنَّها تقصد بحاجتها لزايد عُماني فهي قد جهزت قابوس للحكم حسبما تشاء, وبالفعل حصل كلُّ ذلك بدعم بريطاني لكن بأيادي خفية.

المبحث الثاني

سلطنة عُمان في عهد السلطان قابوس بن سعيد (1970-1990).

المطلب الأول

السلطان قابوس بن سعيد يتسنم الحكم.

كانَ لتغير سلطة الحكم في سلطنة عُمان من أجلِ وضع حداً لحكم السلطان سعيد بن تيمور(1932– 1970)، وحالة التخلف السائدة في عُمان بشكل عام وإقليم ظفار بشكل خاص، وكثرة الممنوعات والمعاناة من الضرائب الباهظة التي أثقلت كاهل العُمانيينَ, كانَت من أهم الأسباب التي أدت لقيام الثورة في ظفار, وبذلك كانَت عُمان معزولة عن العالم الخارجي والمحيط الإقليمي, فضلاً عن عزلتهِ الداخلية بين مناطق السلطنة ذاتها، ناهيك عن معرفة المهاجرينَ الظفارينَ على أنماط الحياة المتقدمة والمختلفة في دول الخليج الذين كانَوا يعملونَ بها قياساً بالوضع في عُمان, مما خلقت لديهم الرغبة الجامحة لذلك التغيير[14].

فما كانَت لتلك الأسباب إلّا أثراً في خلع سعيد بن تيمور في 23 تموز 1970, -إذ أرسل إلى المنفى في بريطانيا, وأمضى آخر سنيين حياتهِ في فنادق لندن ووافاه الأجل في 19 تشرين الثاني 1972- عندها أصبح قابوس بن سعيد سلطان عُمان الذي يُعد السلطان الرابع عشر من آل بو سعيد, وما كانَ على بريطانيا إلّا أن اعترفت به في 29 تموز 1970, وبذلك الترتيب والسيناريو وصل قابوس للحكم على أثر انقلاب على والده, وتحت الحماية البريطانية[15].

ما إن أعتلى قابوس بن سعيد الحكم في سلطنة عُمان حتى بدأ مشواره السياسي, فكانَت السنين الأولى من حكمه بارزة ومميزة في نظرهِ مدعياً إنَّه بطل الشعب الذي جاء لإنقاذهم من أبيه قالاً: **"عليّ أن أنسى علاقتي الشخصية لأنَّ المسألة كانَت أكبر من علاقة والد بأبنه, فالمسألة مصير أمة وعليّ أن أتناسى كل عواطفي الشخصية"**, وبذلك أنتقل قابوس بعد عدة أيام من الانقلاب إلى مسقط –التي لم يزرها والده منذ عام 1958- فقد تم ترتيب استقبال جماهيري الذي كانَ له صدى عالمي جيد, فعمل على العديد من الإصلاحات الاقتصادية والتنموية والاجتماعية, ناهيك عن أنَّه عمد إلى إجراءات ديمقراطية إلى عُمان, مستخدماً إجراء توزيع الثروة لمصلحة الشعب, بحجة تعديل الوضع المعتم في عهد أبيه, لكن استخدام هكذا إجراءات كانَ الغرض منها, العمل على استقرار الوضع العام في البلاد لأنَّ البلاد في حالة غليان ثوري, ناهيك على أنَّه عمد بذلك الإجراء لإيقاف المدَّ الثوري في داخل البلاد, وأبعاد الدعم الخارجي لثوار ظفار[16].

كانَت هناك وجهة نظر دولية حول تسنم قابوس بن سعيد السلطة, فالاتحاد السوفيتي انتقد ذلك التحول وعدهُ انقلاباً على السلطة, وأوضح موقفهِ عن طريق الصحافة السوفيتية التي وصفتهُ بالآتي: **"تم تغيير السلطان القديم لسبب واحد هو إنَّه رفض إن يصرف ثروته على تطوير جيشه من أجلِ إن يضمن سلامة أنتاج النفط, وإنَّ أي اصلاح من قبل السلطان الجديد سيخدم الاستعمار فقط وانَّ هذا الاصلاح لم يؤثر على تركيب البلد الاجتماعي"**[17].

ولعلّ وصف الصحافة السوفيتية لذلك الانقلاب, التي أكدت بأنَّ أسباب الانقلاب والتغيير قد أدارتها أيدي خفية, فسلطت الاتهام بالدرجة الأولى على بريطانيا, وأنَّ لها اليد المثلى في تنحية السلطان سعيد بن تيمور؛ لأنَّ بريطانيا شعرت أنَّ مصالحها النفطية مهددة وأصبحت غير آمنه, ناهيك عن أنَّها عقدت معاهدة عسكرية من أجلِّ ذلك الجانب, إي أنفاق الأموال على المؤسسة العسكرية التي كانَ يشرف عليها ضباط أجانب.

المطلب الثاني

سياسة السلطان قابوس بن سعيد الداخلية والخارجية

كانَ التغيير للقيادة السياسية في سلطنة عُمان في 23 تموز 1970, قد وضع حداً لسياسة العزلة التي سارت عليها حكومة سعيد بن تيمور, ومن ثَمَّ عُدت مجيء قابوس منعطفاً جديداً في السياسة الداخلية والخارجية, فعلى الصعيد الداخلي, أكد السلطان على العمل من أجلِّ استقرار الوضع داخل عُمان لإيقاف المقاومة المسلحة, فكانَ أولها فتح أبواب مسقط, إذ كانَت تغلق في زمن السلطان السابق يومياً بعد مغيب الشمس بثلاث ساعات, وثانياً سمح بعودة العُمانيينَ العاملينَ في الخارج, ولم يغفلْ عن المشاريع الخدمية كالماء والكهرباء, فاهتم كثيراً بالتعليم وبناء المدارس, ناهيك عن اهتمامه بالجهاز الإداري للشؤون الخارجية, والاقتصادية, والمواصلات, والخدمات العامة والشؤون الاجتماعية, إضافةً إلى ذلك احتفاظهِ بتشكيل الوزارات[18].

كما حرص السلطان قابوس منذ وصولهُ إلى السلطة أن يحتفظ لنفسه الوزارات المهمة والأمور الهامة, وأبرزها المتعلقة بالأمور المالية والاقتصاد, والامتيازات النفطية, والأمن الداخلي, وشؤون الدفاع, في حين كانَ الأشراف على عمليات التنمية والتطوير في السلطنة فقد خول عمه طارق بن تيمور, في حين كانَت سياسة الخارجية لم تكنْ رصينة لاعتقاد قابوس وطارق أنَّها من اختصاصه, وبذلك ظلت السياسة الخارجية غير واضحة للنظام خلال السنوات الأولى من حكم السلطان قابوس[19].

بدأ السلطان قابوس خطتهِ السلمية فأصدر بعد تولية بمدة قصيرة, إي في 1 أيلول 1970 قراراً بالعفو العام عن كلِّ عناصر المقاومة المسلحة في ظفار بشرط أن يسلموا أنفسهم وتسليم أسلحتهم للسلطات الحكومية, ووعد كلَّ ظفاري مرتبط في حركة التمرد بمعاملة حسنة, وأكثر من ذلك بأنَّ يتم إعطائهِ منحه مالية تزداد قيمتها فيما لو سلم سلاحه, وبعد مرور ما يقارب عامينِ على كلِّ من سلم سلاحه يتعهد بأنَّ يعاد تسليحه بشرط يثبت ولاءه للسلطنة, ومن ثم يصبح عضواً في المليشيا القبلية التي عهد إليها بحفظ الأمن والسلام[20]. وربما ذلك العفو كانَ بمثابة الجذور الأولى لبناء اللبنة الأولى للمؤسسة العسكرية خلال عهدهِ.

مما لاشكَ فيه, أنَّ سلطنة عُمان أخذت تهتمت بالمؤسسة العسكرية في عهد قابوس بن سعيد, فعمل على بناء القوات المسلحة لسلطنة عُمان وتطويرها؛ كونها تتمتع بموقع استراتيجي مهم, إذ أنَّها تشرف على مضيق هرمز الذي تمر منه أكبر كمية إمدادات النفط العالمية, ففي عهد قابوس دخلت القوات المسلحة العُمانية مرحلة جديدة من التطور والبناء, والاستخدام للأساليب الحديثة منذ أن تولى الحكم, كونه أدرك أهمية الجيش لتعزيز استقلال السلطنة سياسياً, ناهيك عن أنَّه أراد تحقيق الأمن في مواجهة المشكلات الداخلية والخارجية, ومن ثم سعى من أجلِّ تحقيقها الأهداف التي تسعى أليها الدولة, وشمل التطور في عهدهِ كلَّ مجالات القوات المسلحة, سواء كانَت البرية أو البحرية, أم الجوية والأسلحة السائدة الأخرى[21]. عندها استغل السلطان قابوس خبراتهُ القتالية منذ توليه عرش السلطنة من أجلِّ إعادة تنظيم قواتهِ الدفاعية

التي زاد من عددها, وأصلح معداتها, واستخدم رجال القبائل الموالية له, بدلاً من المرتزقة من عناصر البلوش والزديجلوس؛ لذلك وجه اهتمامهُ أيضاً وبشكل خاص بسلاحهِ الجوي, واستقدم ضباطاً إنكليزيينَ وباكستانيينَ من أجل ذلك[22].

ويبدو إنَّ ذلك الاهتمام كانَ قائماً على أساس تصاعد العمليات العسكرية في البلاد؛ بسبب الثورة القائمة في ظفار التي لم تستقر لحد ذلك الوقت, ولعل ذلك ما حفز الحكومة العُمانية باستغلال دخلها المحدود لتحسين الجيش وقواته العسكرية.

فعلى الرغم من أنَّ ميزانية السلطنة متواضعة, إلّا أنَّ السلطان استغل دخله المحدود آنذاك من النفط لتزويد قواتهِ بالأسلحة الحديثة, الغرض منه أستأنف العمليات العسكرية في الجبال والسهول, وكانَ على قوات السلطنة لكي تبسط نفوذها وسيطرتها على الأقاليم, أن تواجه الخبرات القتالية العالية التي كانَ يتمتع بها الثوار والتي تلقوها أساساً من بعثات التدريب الصينية[23].

كذلك أهتم قابوس بتحسين علاقة عُمان الخارجية مع دول العالم والدول المجاورة, والأقطار العربية وفق انفتاح سياستهِ الخارجية, وجاء ذلك نتيجة قناعة السلطان قابوس بضرورة إقامة علاقات متطورة مع الأقطار المجاورة في الخليج العربي؛ وذلك للظروف الداخلية لبلاده التي حتمت عليه بناء علاقات خارجية بسبب التهديد المباشر للسلطنة من قبل المقاومة المسلحة في ظفار والجبل الأخضر[24]. ومما لا شكَ فيه, إنَّ العامل الحاسم الذي أثرَ على فاعلية الجبهة هو تصدي السلطان قابوس باستراتيجيتهِ السلمية والعسكرية, فعندما طلب السلطان من بريطانيا في تقديم المعونة العسكرية لتجهيز ومساعدة عُمان بالمعدات والأسلحة العسكرية, فدعمت بريطانيا عُمان بالتجهيزات والمعدات العسكرية والجوية حسب المعاهدات والاتفاقيات بين البلدينِ, ومن جانب أخر أنَّ بريطانيا واجهتها صعوبة في عدم استطاعتها تقديم وتدخل عسكري لقمع الثورة وخاصة بعد عام 1971, وهو التاريخ الذي تخلت فيه بريطانيا عن التزاماتها العسكرية والدفاعية في منطقة الخليج العربي بعد انسحابها[25].

بادرَ السلطان قابوس بن سعيد في توجيههِ خطاباً عن طريق الإذاعة العُمانية, أشاد بالشعب من خلال الإنجازات والأعمال التي ستقوم بها الحكومة العمانية, مؤكداً بضرورة دعم المؤسسة العسكرية من جميع جوانبها, إذ أشار إلى نقل مقر القوات المسلحة من وادي بيت الفلج إلى مكان أنسب لاحتياجات القوات المسلحة الاستراتيجية والتكتيكية, وذلك يأتي من خلال تطوير المؤسسة العسكرية كونها الأهم في البلاد[26]. ووضع قابوس استراتيجية جديدة لمواجهة التطورات الحاصلة في البلاد, فعمل على عزل المقاومة عسكرياً وجغرافياً من خلال العمليات العسكرية المضادة, والأهم في ذلك قام ببناء جيش حديث قادر على إعادة سيطرة الحكومة على المناطق التي سيطرت عليها المقاومة[27].

كلُّ تلك الأمور التي قام بها السلطان قابوس خلال ذلك الوقت على مرأ بريطانيا عندما كانَت متواجدة في عُمان, وكانَ لا بدَ من مواجهة الثورة والقضاء عليها, مدركاً في الوقت ذاتهِ أنَّه لا يمكن القضاء على المدَّ اليساري السوفيتي والاضطرابات في الجنوب إلّا بعمل تنموي, ناهيك عن أنَّ شاه إيران ما زال حاكماً في الضفة الأخرى من الخليج العربي, وشعر السلطان قابوس والولايات المتحدة الأمريكية أنَّ مسألة ثورة ظفار ما تُعد إلّا مزحة افتعلت ليسري في داخل منطقة الخليج العربي المدَّ الشيوعي مستندينِ من مساعدة الاتحاد السوفيتي للمعارضة العُمانية بالتعاون مع العراق وسورية[28].

مما جعل السلطان قابوس الاستعانة بشاه إيران محمد رضا في حربهِ ضد اليسار والشيوعية في ظفار, فقد أحضر السلطان الجيش الإيراني للدفاع عن وحدة السلطنة, مستعيناً بهم بالجيش والمعدات العسكرية, وبذلك كانَ سبباً في ظهور تحالف عُماني إيراني غربي مقابل التحالف اليساري السوفيتي الاشتراكي الشيوعي, وبالتالي أنتصر السلطان في النهاية, بإقناع الثوار بالعودة للبلاد بإعطائهِ عفواً عنهم, ناهيك عن الإمكانات المالية الكبيرة التي تدفقت على البلاد من عائدات النفط, فضلاً عن اهتمام السلطان قابوس بالتغيير كانَا من أهم أسباب نجاحهِ وانتصارهِ[29].

وربّما تلك الظروف والاضطرابات التي برزت في عُمان, كانَت سبباً في رسم السياسة العُمانية نحو التغيير في جميع ميادين الحياة, لكن الأهم هو تحسين الداعمة العُمانية إلّا وهي المؤسسة العسكرية, من أجل مواجهة أي تقلبات في الظروف الخارجية والداخلية فيما بعد؛ لذا رسم السلطان خطتهِ الأساس في تطوير وتحديث المؤسسة العسكرية بالتعاون مع دول خارجية.

المبحث الثالث

مراحل تطور وتحديث المؤسسة العسكرية في سلطنة عُمان

المطلب الأول

تأسيس الجيش العماني (1907-1970)

لقد مرَّ البناء والتطور والتحديث في المؤسسة العسكرية في عُمان بمراحل عدة, إذ يُعدّ الجيش السلطاني العُماني قوة برية حديثة متطورة, ومتكاملة البناء والتسليح والتنظيم, وكانَت صفوفه تضم أسلحة المشاة, والمدرعات, والمدفعية ومنظومة الدفاع الجوي, وكلّ تلك الصنوف كانَت مسلحة بالقدرة والكفاءة على خوض المعارك بفضل العناية المستمرة بالتدريب والتحديث؛ وتطوير مستوى الأفراد والمعدات؛ ناهيك عن الشؤون الإدارية الأخرى التي تهتم بتلك المؤسسة, فأُسس الجيش العُماني في عام 1907, على قوة مشاة صغيرة كانَ يطلق عليها حامية مسقط, وكانَ أكثر مهامها في بداية التكون مجرد كونها حامية منطقة مسقط, ومن ثَمَّ طوّرت ووسَعت بشكل تدريجي من ناحية التسليح والعدد, واستمرت بالتطور والتوسيع حتى عام 1921 بشكل مميز فقد غُير اسمها من حامية إلى مشاة مسقط[30].

ظلت تلك القوة "مشاة مسقط" القوة العسكرية الوحيدة في عُمان, إلى أن طرأت عليها بعض التطورات التي أجرى عليها التحديث في أوائل الخمسينيات من القرن العشرين بتشكيل بعض الوحدات الأخرى إلى جانب تلك القوة, واستمر ذلك التطور تدريجياً من حيث التنظيم والتسليح[31]. وإذا ما تدرجنا للمراحل التي سارت عليها عُمان, عندما تسنّم الحكم قابوس بن سعيد السلطة بمراحل أهمها.

المطلب الثاني

مراحل التحديث في المؤسسة العسكرية (1970-1979)

ففي أطار جهود التطور والتحديث والبناء العام الذي جرى على القوات المسلحة العُمانية, فقد شهدت المدة (1970-1979), تطوراً ملحوظاً في المؤسسة العسكرية العُمانية, فكانَ عدد القوات المسلحة العُمانية وصل إلى (43.500) مقاتلاً, وكانَ العدد الأكبر من تلك القوات ضمته القوات البرية التي وصل عدد أفرادها إلى (31.500) مقاتلاً, ناهيك علن اهتمامها

بالقوة الجوية, فقد حقق سلاح الجو العُماني تقدماً واضحاً بعد عام 1970, فقد استلمت عُمان عام 1975 من بريطانيا اثنتي عشر طائرة من نوع هوكر هونتر, وهي طائرات رغم قدمها إلّا أنَّها أثبتت فاعلية في جبهات القتال[32].

وسعى قابوس في الوقت ذاته مع الولايات المتحدة الأمريكية من أجلَّ بناء سياسة الدعم لبلادهِ, وذلك أثناء زيارتهُ في حزيران 1971 إذ ألتقى بممثلين عن المخابرات المركزية الأمريكية الذين وافقوا على تقديم المساعدات المالية والعسكرية لعُمان التي تنقل بواسطة السعودية[33]، وواصلت الولايات المتحدة الأمريكية دعمها للحكومة العُمانية من خلال وجود مجموعة من الخبراء العسكريينَ الأمريكيينَ في الجيش العُماني وجميع الأجهزة الأمنية, وكانَ الغرض منها رفع كفاءتها لمواجهة الأخطار الداخلية والخارجية, ومن جهة أخرى صرّح السلطان قابوس في تموز 1971, بأنَّ إقامة علاقة بلادهِ مع الولايات المتحدة الأمريكية يُعد أمراً حتمياً وضرورياً, لاسيّما بعد تلقيه دعماً مالياً بقيمة (150 مليون دولار) من الحكومة الأمريكية عن طريق جهاز المخابرات الأمريكية *(C.I.A)* الهدف منها تمويل الحرب في ظفار[34]. ولعلّ دعم الولايات المتحدة الأمريكية لم يكنْ مجرد دعم لتطوير علاقتها مع سلطنة عُمان, وإنما كانَ الدعم بالدرجة الأولى من أجلِّ القضاء على الشيوعية وتقليل دعم الاتحاد السوفيتي لثورة ظفار؛ لأنَّ الإدارة الأمريكية تعتقد وتؤكد بأنَّ السوفييت الممول الأول لتلك الثورة.

بينما قدّمت إيران المساعدات العسكرية أيضاً والتي كانَت بصورة مباشرة, وذلك بتقديم العون لعُمان بالضربات المباشرة والمتلاحقة من أجلِّ سيطرتها على ثورتها الداخلية, واستطاع السلطان قابوس أيضاً أن يحصل على مساعدات قدمت من المملكة العربية السعودية, استجابتاً للمشكلات التي تواجهها عُمان, فخلال زيارة السلطان للرياض في كانون الأول 1971 وعده الملك فيصل بتقديم العون المالي والمعنوي للسلطنة للظروف التي تمر بها[35].

وفي عام 1972 استقبل السلطان قابوس بعثتينِ سعوديتينِ, وفدتا إلى مسقط وقدمت أموالاً للسلطنة, وصفقات من الأسلحة قدرت بأكثر من خمسة عشر مليوناً من الدولارات الأمريكية, ناهيك عن حصولهِ على حساب مفتوح الغرض منه لشراء الأسلحة والمعدات العسكرية اللازمة[36].

ومن جانب أخر, اضطر السلطان قابوس مرةً أخرى طلب المساعدة العسكرية من شاه إيران؛ لأنَّ وضع عُمان كانَ قلقاً على أثر ثورة ظفار, ومن جانب أخر أراد أن يعزّز وضعه العسكري وزيادة قوتهِ العسكرية للحد منها, فبادر الشاه على الفور بإبداء استعداده لدعم قوات السلطان قابوس، بعد أن فشلت بعض الدول العربية في الالتزام بوعودها التي قطعتها للسلطان قابوس بدعم قواته عند الحاجة[37]، وقد أشار الكاتب محمد عبدالله العزاوي بشأن المساعدة من إيران, بأن طلب المساعدة العسكرية من إيران، جاء بموجب معاهدة سرية وقعتها عمان مع إيران في تموز 1972، والتي نصت على قيام الحكومة الإيرانية بالمشاركة الفعلية ودعم قوات السلطان قابوس في الحرب, فقامت إيران بموجبها بإرسال الأسلحة والخبراء العسكريينَ الإيرانيينَ الى عمان؛ بغية الاشتراك الفعلي في الحرب ضد الثوار, فأرسل السلطان قابوس وفداً رسمياً إلى إيران برئاسة السيد ثويني بن شهاب, وتم التوصل إلى وضع اتفاقية التدخل العسكري الإيراني في عُمان مستقبلاً عند الطلب للقضاء على الثورة المسلحة, وفي 30 تشرين الثاني 1973 وصلت الى عُمان أولى طلائع القوات الإيرانية التي بلغت ما يقدر بثلاثة الآلاف عسكري إيراني[38], وفي كانون الأول 1973 أرسلت إيران قوات عسكرية كبيرة إلى عمان أيضاً, دعماً للقوات العُمانية ومقاتلة الثوار في منطقة ظفار من أجلِّ إخماد حركة تحرير الخليج العربي, وبحجة أنَّها

تهدد أمن الخليج[39], وبذلك شاركت إيران وبشكل نشط في قمع تلك الحركة بقوات جوية وعسكرية وصلت إلى أكثر من عشرة آلاف جندي إيراني[40].

ولعلّ تلك المساعدات والاتفاقية بين عُمان وإيران, جاءت على أسس متعددة, فمن جانب عُمان أراد التخلص من الثورة العارمة التي اجتاحت بلاده والتي كانَت مع بداية تسنم السلطان قابوس السلطة, ومن جهة أخرى أراد عُمان أنَّ تكون لدية قوة عسكرية ومعدات متطورة كونها كانَت تفتقر لذلك الأمر, إما من ناحية إيران فيمكن القول: إنَّ ذلك الأمر لم يأتي اعتباطاً, وإنّما أرادت أن تكون حامي منطقة الخليج من جانب مضيق هرمز لمصالحها البحرية, ومن جانب أخر أصبحت مكلفة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية بحماية أمن الخليج بعد انسحاب بريطانيا من الخليج العربي كانون الأول 1971, فكانَت الولايات المتحدة تدعم ذلك الأمر من أجلِّ مصالحها السياسية والاقتصادية وتحديداً منابع النفط في الخليج العربي.

زار السلطان قابوس بن سعيد واشنطن في كانون الثاني 1975, بعد دعوة وجهت أليه من قبل الإدارة الأمريكية, وأثناء اللقاء تقدم هنري كسنجر بطلب إمكانية السماح للطائرات الأمريكية باستخدام قاعدة مصيرة الجوية–كانَ يستخدمها سلاح الطيران الملكي البريطاني منذ عام 1958-, فكانَ ردَّ السلطان قابوس الموافقة على الطلب الأمريكي ومنح التسهيلات اللازمة لاستخدام قاعدة مصيرة الجوية العُمانية, مقابل تزويد الجيش العُماني بالأسلحة والمعدات العسكرية والفنيينَ, فأسفرت المباحثات بين الطرفينِ في 20 كانون الثاني 1975, توقيع اتفاقية تعاون عسكري بين السلطان قابوس والرئيس الأمريكي جيرالد فورد[41](*Gerald Ford*), نصت على إعطاء التسهيلات للولايات المتحدة الأمريكية حقَّ إقامة قاعدة جوية بحرية في جزيرة مصيرة[42], وبمقتضى ذلك الاتفاق وضعت جزيرة مصيرة تحت تصرف القوات الأمريكية[43]. لذا مثّلت قاعدة مصيرة العسكرية واحدة من أقوى مواقع التمركز العسكري الأمريكي-البريطاني في الخليج بحيث يتواجد في عُمان نحو(3000) عسكري أميركي, وبالتالي حصلت الولايات المتحدة الأمريكية في عُمان على تسهيلات عسكرية أخرى واسعة, كميناء قابوس بمسقط, وميناء ومطار السيب الدولي[44].

وعزّز السلطان مؤسستهِ العسكرية عندما قدم طلباً إلى الإدارة الأمريكية لتزويد عُمان بسرب طائرات إضافي من المقاتلات من طراز (جلغوار), ناهيك عن صواريخ مضادة للطائرات من طراز (رابير) من بريطانيا, والمزيد من الصواريخ المضادة للدروع مع مدفعية بعيدة المدى من الولايات المتحدة الأمريكية, وتولَت ذلك الأمر وزارة الدفاع الأمريكية مهمة تأمينها للحكومة العُمانية والتي قدرت تكاليف تلك الصفقة نحو (800 مليون دولار), وبدأت أولى تلك الشحنات بالوصول إلى ميناء ريسون في ظفار في 16 شباط 1975 على متن أحدى السفن الأمريكية[45].

فقد استطاع السلطان قابوس أن يسيطر على إخماد الثورة بعد حصولهِ على المساعدات الخارجية سواء كانَت من دول الجوار أو الدول الإقليمية, على الرغم من تدني الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية في إقليم ظفار نتيجة الثورة القائمة, فبدأت توجهات السلطان قابوس لوضع خطط التنمية والإصلاح وفق الخطة الخمسية الثانية (1975-1980), لإعادة الوضع فيها على ما هو عليه, وهكذا استطاع السلطان قابوس بفضل برنامج التنمية أن يقوي سلطة الحكومة العُمانية في ظفار, كما استطاع بقضائهِ على حركات المعارضة والتمرد أن يعيد للسلطنة هيبتها وينطلق بخطوات أسرع في بناء الدولة العُمانية الحديثة[46].

مع مطلع عام 1976, أُعيد تنظيم القوات المسلحة بصفة عامة, فأصبح سلاحاً مستقلاً أطلق عليه قوات سلطان عُمان البرية[47], وبذلك تطلعت عُمان إلى تطوير صنوفها ومعداتها العسكرية, فطلبت المساعدات العسكرية من دول الغرب لتقوية دعامتهِ بجميع الجوانب, ففي عام 1976 استكملت بريطانيا دفعة السلاح الجوي إلى عُمان, وإدخال سرب من طائرات الجاكوار للقوات المسلحة التي عدت أعلى صرح عسكري تعليمي في السلطنة, لتأهيل الضابط العُماني من أجلِ إن يشغل وظيفة قيادية, لكن ذلك التأهيل تأخر كثيراً, إذ بدأت أول دورة في كلية القيادة والأركان في 28 أيلول 1987, والتي تمّ بها تلقي الدارسون التدريب وفنون الاتصالات والإدارة الفنية والعلوم العسكرية التطبيقية, ودروس في العلوم السياسية والاقتصادية, وكانَت مدة الدورة عشرة أشهر, وضمت الدورة الأولى عشرين ضابطاً[48].

مما رأت الحكومة العُمانية من تلك التسهيلات الأمريكية في بلادهم, ما هي إلّا دعم أمريكي لعُمان في مبيعات الأسلحة وفق برنامج *(FMS Sales)* سابق منذ عام 1973, فضلاً عن المساعدات التي قدمتها وكالة الاستخبارات في وزارة الدفاع الأمريكية للمؤسسة العسكرية العُمانية, كانَت تتم بالتشاور مع الإدارة الأمريكية مباشرة والتي بدأت بعد زيارة السلطان قابوس إلى واشنطن بشأن بيع الأسلحة[49].

أطلق الدعم الأمريكي للبناء العسكري كسباق تسلح في كلِّ أنحاء الخليج وشبة الجزيرة العربية, ففي عُمان كانَت النفقات العسكرية في عام 1976 ما يعادل (804 مليون دولار أمريكي), وفق الناتج القومي الخام (2003 مليون دولار أمريكي), وكانَت النسبة المئوية من الناتج القومي الخام تعادل (40.1)[50].

كما شهدت البحرية العُمانية تطوراً ملحوظاً, وحظيت بنصيب وافر من الاهتمام من حيث التوسع والتسلح والكفاءة, ويعود ذلك لأهميتها في حماية الشواطئ والمياه الإقليمية العُمانية وتأمين الملاحة البحرية في واحد, كونها من أهم الممرات البحرية في العالم, ويأتي تطور القوات البحرية العُمانية بعد تسنم السلطان قابوس الحكم, فتم شراء السفن البحرية الحديثة ذات التقنيات الحديثة والمتطورة, إلى جانب ذلك تم تزويد الأسطول البحري بسفن المدفعية وسفن الأبحار والنقل البحري والسفن الصاروخية, فضلاً عن سفن التدريب, وبدأ التخطيط لافتتاح قاعدة بحرية منذ عام 1977, قرر أن تضم تجهيزات التدريب والتأهيل لأفراد القوة, كما تقم بتقدم الصيانة المطلوبة والاسناد اللازم للأسطول بشكل فعال, ودام تأهيلها أكثر من عشر سنوات التي افتتحت في عام 1988 باسم قاعدة سعيد بن سلطان[51].

وإلى جانب تلك التطورات في المؤسسة العسكرية, أهتم السلطان قابوس بموصلات النقل والخطوط, من أجلِ ربط تلك الانجازات بشبكة نقل ترتبط بكل الاتجاهات لسرعة التواصل فيما بينها, فقد ربط الأقاليم العُمانية بشبكة ضخمة من الطرق البرية, إضافة إلى شبكة جوية, وشبكة من الاتصالات السلكية واللاسلكية التي وصلت إلى استخدام الاقمار الصناعية, ناهيك عن تطور وسائل الاعلام ولاسيّما الإذاعة والتلفزيون التي بدأت تبحث لمساندة المؤسسة العسكرية بجميع جوانبها, فضلاً عن الصحف العُمانية كصحيفة الوطن التي أنشأت عام 1971, وصحف تصدر باللغة الإنكليزية (تايمز أوف عُمان), كما تدفقت الصحف والمجلات العربية والأجنبية[52].

وعلى غرار تلك العقود والاتفاقات العسكرية والاقتصادية التي ألتزمت بها مع الدول الكبرى وتحديداً الولايات المتحدة الأمريكية, نتيجة للظروف التي تعاني منها عُمان, فبعد أن عزم السلطان قابوس تهدئة الوضع الداخلي بعد خوضه حرب

ظفار التي أخذت حيزاً من حكمهِ, وتلك الحرب دعتهُ يهتم بالناء والتحديث في المؤسسة العسكرية في مرحلة أخرى من مراحل سياستهِ الداخلية والخارجية.

المطلب الثالث

المرحلة الأكثر حداثة وتطور للمؤسسة العسكرية (1980-1985)

في حين شهدت المدة (1980-1985), زيادة كبيرة ومتزايدة من عدة نواحي بالجوانب العسكرية, فتم أدخال المعدات الحديثة التي سلحت بها كل قطاعات الجيش العُماني, لذا عمدت الحكومة العُمانية أدخال العديد من المعدات كجزء من برنامج التحديث والبناء العسكري, كدبابات حديثة, ومنظومة للدفاع الجوي ومدافع للكتائب المدفعية من عيار (155ملم) ذاتية الحركة التي تُعد من أحدث أنواع مدافع الميدان, ومنظومة أخرى عيار (35ملم) المضادة للطائرات, ولا يقتصر الأمر على توفير المعدات الحديثة فقط, بل امتد إلى صيانة تلك المعدات والحفاظ عليها, وتوفير المنشئات التعليمية المتخصصة, ومن أبرزها كتيبة تدريب قوات السلطان المسلحة, ومدارس المدفعية والمدرعات, والإشارة والتموين, وكانَت أغلب تلك المدارس متخصصة بالصنف, ناهيك عن أن أغلب الاسلحة كانَ منشئها بريطانيا[53].

ورأى السلطان قابوس أنَّ الطريقة الأمثل للحفاظ على شعبهِ وبلده من التدخلات الخارجية, هي بناء قواتهِ المسلحة ليتمكن من تعزيز حكمه ونفوذه في المنطقة, وجاءَ ذلك واضحاً في خطابه بمناسبة العيد الوطني العاشر في 18 تشرين الثاني 1980 قال: **"يجب أنَّ لا ندع مجالاً للشك في نفوسنا حول ما للجهود المتواصلة لبناء قوتنا من أهمية لبلدنا وشعبنا, ففي السنوات الماضية تزايدت حالة عدم الاستقرار العالمي وعدم استقرار هذه المنطقة إلى درجة خطيرة, وفي الأشهر الاخيرة خاصة وصلت حالة عدم الاستقرار إلى حد هدد السلام العالمي بالخطر والسبب الأهم في ذلك يرجع إلى طموحات وأطماع الاتحاد السوفيتي التي لا حدود لها, والذي يحمل على تشجيع حالة عدم الاستقرار عن قصد, واستغلال الوضع العالمي الراهن لمصلحتهِ الذاتية"**[54].

إما فيما يتعلق بتطوير القوات الدفاعية, فقد عزم السلطان قابوس بن سعيد على رسم برنامج متطور, إضافةً إلى أنَّه كانَ برنامجاً أكثر اعتدالاً –وكانَ برنامجاً مرسوماً على خلاف جيرانهِ- في نفقاتها التي حرص على تخفيضها واستعان في السنوات الأولى من حكمهِ على المساعدات العسكرية التي قدمت إليه من بعض الدول, إذ لم تكن للسلطنة موارد مالية كافية, ولكن مع ازدياد حدة التسابق على التسلح أخذت السلطنة تخصص جزءاً لا بأس به من ميزانيتها لتحديث قواتها الدفاعية, فقد أبرمت في عام 1985 عقداً عسكرياً قيمتهُ (350 مليون دولار) لشراء طائرات حربية من طراز التورنادو[55].

وذكر حسن علي الإبراهيم في كتابهِ "الدول الصغيرة والنظام الدولي: الكويت والخليج", من خلال البيانات الواردة في (الدليل السنوي للدفاع والسياسة الخارجية لعام 1980) الخاصة عن القوة الدفاعية لدول الخليج العربية الست[56], والتي كانَ من ضمنها عُمان, فمجموع القوات المسلحة خلال عام 1980 وتحديداً الجيش المشاة, كانَت ما يقارب (19200 عسكري) عدا الأجانب والوافدينَ, والقوات شبة العسكرية (3300 فرقة حرس وطني قبلي, 1200 كتيبة ملكي), في حين كان عدد الجيش المقاتل النظاميينَ (16200 رجلاً), كانوا حسب التنظيم الآتي: 8 كتائب مشاة, 2 كتيبة قيادية, 3 أفواج مدفعية, 1 فوج إشارة, 1 سرية سيارات مصفحة, 1 فوج حرس ملكي, 1 سرية هندسة, 1 سرية مظليينَ. إما من جانب التجهيز العسكري فكانَت متعددة, فعدد السيارات المصفحة 38 سيارة ما بين نوع صلاح الدين وسكوربيون, وعدد المدفعية

(36 عيار 105مم, 24 عيار 75مم, 3 عيار 104مم/ 5.5 بوصة, 87مم), الهاونات (81مم, 120مم), وأسلحة موجهة مضادة للدرع (10 صواريخ *TOW*)[57].

وكانَ عدد رجال سلاح البحرية بجميع أصنافه (900 رجلاً), وتنوع الاسطول فطرادات: من نوع 1 من بناء بروك مارين 900 طن فئة بولدوغ, 2 هولنديان سابقاً فئة وايلدرفانك. وقوات خفيفة: 6 زوارق دورية سريعة, 37.5 متراً بروك مارين, مركب عليها 62/76 أوتو ميلاراً واكزوسيت ومدافع وصواريخ, و2 سفينة خفر سواحل شيفرتون 27 قدماً. وقوات برمائية: 3 شيفرتون لودماستر (2: 60 قدماً, 1: 45 قدماً). اسناد: 1 سفينة دعم لوجستي 2000 طن من بناء بروك مارين, 2 سفن تدريب أغرار, 1 سفينة دهو دورية ساحلية, 1 من نوع 80 قدماً *(Impala ramped Ferry)*, 5 سفن خفر سواحل, 75 قدماً ثورنيكرافت[58].

إما سلاح الجو, فتعداده 2100 رجلاً, وكانَ تنظيمه: سرب واحد مقاتلات مهاجمات أرضية يضم 12 جاغوار, وسرب واحد مقاتلات مهاجمات أرضية, واستطلاع يضم 12 هنتر, و2 من نوع T-2, سرب واحد مضاد للثوار/ تدريب يضم 22 من نوع *BAC* سترايكماستر *MK*, و *82/82A*. وثلاث اسراب نقل: واحد يضم 22 *BAC-111*, وأثنان يضمان 7 دفندر, 15 سكايفان, 1 فالكون10 , 2 *DHC-5D*. وسرب واحد هليكوبتر يضم 16 *AB-205*, 3 *AB-206*, 5 بيل*214 A/B* , وهناك نظام دفاع جوي متكامل من الرادارات والاتصالات مع 28 رابير, والتجهيزات الأخرى تتضمن: 2 توربو بورتر لجناح الجو التابع للشرطة, 2 برافو *202 .AS*, 3 *AB-212*, 13 هنتر هوكر سيدلي. وصواريخ جو-جو: 250 سايدويندر *AIM-9P*[59].

المبحث الرابع

دور سلطنة عُمان في حفظ أمن الخليج العربي حتى عام 1990

عُدت سلطنة عُمان من الاقطار العربية الخليجية المهمة من الناحية الأمنية؛ كونها من أهم الحدود الاستراتيجية للشرق الاوسط, فهي تمثل البوابة تلك المنطقة المهمة, والتي تسيطر على أحد جوانب مضيق هرمز الذي تمرّ خلاله البواخر العالمية الناقلة للنفط؛ لذا فإنَّ أمنها يعد أساسياً؛ مما جعل الخليج من المناطق التي تستأثر باهتمام الولايات المتحدة الأمريكية, وأوروبا, واليابان، وبخاصة أنَّ أراضيها شهدت حركة مسلحة عانت عُمان من أثارها فترة طويلة، تطلبت تدخل قوى عربية وأجنبية لأجل القضاء عليها، وعلى هذا فأنَّ أمن الخليج العربي ارتبط بأمن عُمان ومضيق هرمز؛ لذا فأنَّ الاوضاع السياسية في عُمان ألقت بظلالها على معظم اقطار الخليج العربي[60].

كانَ الانسحاب البريطاني من منطقة الخليج العربي عام 1971, بداية الحديث عن أمن الخليج العربي الذي أصبح من القضايا المحورية لمعظم المؤتمرات واللقاءات خلال تلك الفترة، الذي كانَ يرى فيه الغرب مسألة تأمين تدفق النفط إلى أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان مسألة أساسية، والذي يتحقق باستمرار الأنظمة الحاكمة والحيلولة دون وصول النفوذ السوفيتي إلى المنطقة. ومع عدم وجود قواعد أو قوات أجنبية كثيرة مرابطة في المنطقة، فإنَّ مشروعاً للأمن يساعد على استقرار الأنظمة الحاكمة أكثر مما لو اعتمدت قوات أجنبية سيكون حلاً مناسباً، وعلى ذلك الأساس رتبت بريطانيا قبل انسحابها تنسيقاً دفاعياً بين أكبر دولتينِ في المنطقة أيران والسعودية، وقد وافقت تلك الترتيبات أوضاع سلطنة

عُمان مع وجود الصراع الدائر في ظفار, إلّا إنَّ السلطان قابوس لم يكن يعتقد بأهمية المشاركة في تلك الترتيبات، ففضل الأنفاق على مشاريع التنمية بهدف تطوير الواقع العُماني والنهوض به بعد عقود من التخلف والعزلة التي شهدتها عُمان[61].

وقد طرحت وجهات نظر عديدة حول أمن الخليج العربي من قبل الدول العربية الخليجية وإيران والدول الكبرى، وكانَ لكلٍّ منها صورة ووجهة نظر لأمن الخليج حسبما يحقق مصالحه وأهداف سياسته الخارجية، وتصوره لأمنه القومي الخاص، وقد وجدت سلطنة عُمان في نفسها الأكثر قدرة من شقيقاتها الخليجيات في طرح مشاريع أمنية من شأنها ضبط الأمن والاستقرار في المنطقة, ويأتي ذلك من الوعي المبكر للسلطنة بحيوية منطقة الخليج والتنافس الدولي حولها مما دفعها الى طرح مقترحاتها للحفاظ على الأمن في الخليج والعمل بجد من أجل تحقيق ذلك، واكدت إنَّ الأمن في الخليج يرتكز في المقام الأول على جهود أبناءه, وعلى نمو يتسع ليشمل كل الدول المطلّة عليه بوجه عام، ولا سيّما أنَّ السيطرة على مضيق هرمز الحيوي كانَ من أهداف السلطان قابوس الرئيسية عندما تقلد العرش عام 1970، وكانَ ذلك الهدف هو أحد أهداف عُمان الطويلة الأمد[62].

لذلك وظفت سلطنة عُمان بشكل ثابت ومتين سياسة أمن الخليج واستراتيجية المنطقة الذاتية أفضل من أي بلد خليجي أخر أو غير خليجي بما فيها الولايات المتحدة الامريكية، فقد دعت عُمان إلى سياسة الدفاع الذاتي على الرغم من التهويل في القدرة والنفقات الدفاعية في المنطقة، خاصة وأنَّ قليل من دول المنطقة لديها قوة مؤهلة على صد التهديدات الصغيرة، في الوقت الذي حافظت فيه عُمان على جيش صغير من وجهة النظر العالمية, إلا أنَّه يُعدَ جيشا مؤثراً من وجهة النظر الخليجية مدرباً بشكلٍ جيد ومنضبط[63].

ومن هنا دفعت الضروريات الأمنية عُمان إلى طلب المساعدة العسكرية, عندما كانَ الغرض منه لمواجهة الحركات اليسارية في ظفار, لكن عادة من جديد مسألة الضرورة الأمنية بالاشتراك مرةً أخرى مع إيران, إذ تعهد السلطان قابوس بن سعيد والشاه محمد رضا عام 1976 على التعاون الوثيق لحماية الإمدادات النفطية من الخليج عبر مضيق هرمز التي تشرف عليه عُمان بنفسها بالتعاون مع إيران؛ لذلك أعلن السلطان العُماني والشاه الإيراني في بياناً مشتركاً بأنَّ **"مسؤولية الأمن في الخليج تقع على عاتق الدول الخليجية بشكل خاص وأنَّه ينبغي أن تتم هذه المسؤولية بأسلوب جماعي"**, فالبيان يؤكد أنَّ عُمان كانَت ولا تزال أن تكون حماية أمن الخليج العربي حماية إقليمية أي فكرة الدفاع الإقليمي للمنطقة وبالتعاون مع إيران وعدم استبعادها من ذلك الإقليم[64].

سعت عُمان في مسألة أمن منطقة الخليج العربي بعقد اجتماع في عاصمتها مسقط, بالاتفاق مع ثمانية من دول الخليج العربي على عقد اجتماع لوزراء خارجيتها, وبالفعل عقد في عُمان 25 تشرين الثاني 1976, وطرحت فيه عُمان ورقة العمل, تضمنت مشروعاً للتعاون الأمني بين دول الخليج الثمانية, يقضي بأنشاء حلف عسكري بين تلك الدول بحيث تتحمل جميع الدول الخليجية المسؤولية بصورة متساوية, بغض النظر عن حجم سكانها وإمكانياتها المادية, وألحق العمانيون باقتراحهم مذكرة تضمنت دعوة للتأكيد على حرية الملاحة في اختيار نظامها السياسي والاجتماعي وحرية الملاحة في الخليج[65].

وصرحَ السلطان قابوس بن سعيد مؤكداً على مسألة حماية أمن الخليج يجب أن تكون تعاونية بين دول الخليج العربي, وكانَ ذلك خلال التهديدات الإيرانية للدول الخليج لمساعدتها العراق أثناء الحرب العراقية-الإيرانية(1980-1988) قائلاً: **"لا اعتقد أن الإيرانيينَ سوف يتخذونَ قرارات عشوائية"**, وقال أيضاً: **"أنَّ مسؤولية حماية مضيق هرمز مسؤولية خليجية جماعية"**[66].

وفي خطاب للسلطان قابوس بن سعيد بمناسبة العيد الوطني العاشر للسلطنة في 18 تشرين الثاني 1980, أنَّه أكد على مسألة الأمن والاستقرار في المنطقة والمساعدات الخارجية, قائلاً في: **"لقد نوهت عُمان مرات عديدة إلى هذه الأخطار, ولكنها لم تلقِ آذان صاغية, لقد دعونا أشقاءنا إلى الانضمام معنا, ومساعدتنا في الحفاظ على أمن واستقرار هذه المنطقة, التي ليست حيوية بالنسبة لنا فحسب, بل بالنسبة للعالم ككل, لكن دون جدوى, لذلك وبما أننا مهددونَ –ونحن ما زالت لدينا ذكريات حية ومريرة عن حقيقة وشكل التهديد- لا نملك خياراً سوى طلب المساعدة من أولئك الذين سيمدوننا بالوسائل التي تمكننا من الدفاع عن أنفسنا"**[67].

ونلحظ أنَّ خطاب السلطان فيه أمور, أنَّه يطلب يدَّ المساعدة لحفظ المنطقة من أي تدخلات خارجية وزحزحة أمنها الداخلي, طالباً أن تكون تلك المساعدة بتزويدهِ بالمعدات والأسلحة التي تقي بلاده وتسانده في حفظ أمن الخليج العربي, أي بمعنى أراد كلُّ أنواع المساعدة سواء كانَت سياسية أو تسهيلات عسكرية من خلال العقود والاتفاقات الدولية لتحديث المؤسسة العسكرية في عُمان.

وترجع أهمية مضيق هرمز كونه يمثِّل دور الصمام الرئيس الذي يتحكم في حركة تدفق النفط من منطقة الخليج العربي الغنية إلى مناطق العجز والاستهلاك في أنحاء العالم, إذ يشكل موقع عُمان أهمية استراتيجية خاصة, حيث تتحكم وتشرف على المضيق, فبعد التهديد الإيراني بإغلاق المضيق وعرقلة الملاحة في وجه الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها بعد قيام الثورة الإيرانية عام 1979, سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى اتفاق عام 1980, سمح لها باستخدام المنشآت العسكرية في عُمان[68].

وجاءت تلك التسهيلات لمدة عشر سنوات, مُنح فيها الولايات المتحدة الأمريكية محدودية الوصول إلى القواعد الجوية في جزيرة مصيرة استمر حتى عام 1990, معززاً ذلك باتفاق تعاوني واقتصادي وعسكري لتجهيز عُمان بالأسلحة والمعدات الحربية بجميع أصنافها, على الرغم من أنَّ بعض الحكومات العربية أبدت معارضتها في البداية عن رفضهم لمنح الولايات المتحدة الأمريكية امتيازات مستندة, أي يسمح الاتفاق استخدام تلك القواعد فقط على اشعار مسبق ولأغراض محدودة[69].

وبعد ازدياد التهديد السوفيتي، اثر احتلال أفغانستان، فقد أولت دول الخليج العربي اهتماماً متزايداً لذلك الأمر إلّا أنَّها لم تدور في الفلك الأمريكي بشكل واضح وصريح ، عدا عُمان والبحرين اللتانِ اشتركتا في مناورات قوات الانتشار السريع في تشرين الثاني 1981، ناهيك عن أنَّهما وفرتا الدعم اللوجستي لتلك القوات[70]. مما يبدو إن عُمان عمل على تلك المشاركة تأييداً بأنَّ الدور الأمني قد فرض مسؤوليتهِ بالحماية على دول الخليج العربي.

الخاتمة

وفي ختام البحث توصلنا إلى استنتاجات عديدة ، نبينها في النقاط الآتية:

1- كانَت عمان في ذلك العصر تحت حكم السلطان قابوس بن سعيد, الذي عمل على تغيير الوضع العام لها سواء كانَ داخلياً أم خارجياً, وبالتالي قام بتعزيز وضعه الداخلي من خلال إصلاحات طورت عمان لتصل نحو مصافي الدول الكبرى في منطقة الخليج العربي, ناهيك عن أنَّه أهتم بالدرجة الأساس في المؤسسة العسكرية وتحديثها من جوانب متعددة , كالعدة , والعدد و, التحديث بين مرحلة وأخرى من أجلِ أن يواكب التطور الحاصل بين دول العالم.

2- بدأ السلطان مراحلهِ الأولى عن طريق العقود والاتفاقات التعاونية والصداقة بين دول العالم ؛ للإفادة من تطوير المؤسسة العسكرية بجميع صنوفها البرية والبحرية والجوية, وهذا ما سعى إليه من أول تسنّمه للسلطة التي عملَ على معالجتها بشتى السبلِّ في القضاء على الاضطرابات الداخلية بالتعاون مع مساعدات خارجية سواء كانَت من الولايات المتحدة الأمريكية أم من إيران, وكانَ غرض الأثنين الحفاظ على مكانتهم في السيطرة على منطقة الخليج العربي بأي صورة كانَت ؛ لهذا مرَّت مرحلة تطوير المؤسسة العسكرية في مراحل عدة لتعزيز تلك المؤسسة, حتى وصلت إلى أن تكون الحامي الأول للخليج العربي.

3- لقد أكدت عُمان أنّ مسألة أمن منطقة الخليج العربي يجب أن يكون لدول المنطقة دور فيه ؛ لذا كانَ له دوراً واضحاً في إبداء حماية المنطقة , وذلك ما جعله بصورة أو بأخرى طلب المساعدات العسكرية من الدول الكبرى من أجل أمن الخليج من جانب, ومن جانب أخر كانَ غرضهُ تطوير جيشه ومؤسستهِ العسكرية ليواجه أي اعتداءات داخلية وخارجية ؛ لذا سعى السلطان قابوس بشتى السبلَّ الابتعاد عن أي طرف غربي أو اشتراكي للقطبينِ المتصارعينِ من أجل أن لا يقع بالمحظور, ويبتعد بالدرجة الأساس من السيطرة في مقدرات البلد بأي السبل كانَت ؛ لذا عزم على أن تكون سلطنة عمان الحامي والحارس على أمن الخليج ؛ لأنَّه أدرك أن مؤسسته العسكرية بترسانتها وحداثتها ومعداتها بشتى أنواع الصنوف قادرة بأن تكون حافظة وحامية لأمن الخليج بأكملهِ, حتى أنَّه أراد بشكل أو بأخر إبعاد إيران من مسؤولية حامية الخليج العربي.

الهوامش:

---

(1) فيصل بن تركي: ثاني أنجال السلطان تركي بن سعيد, مرموق الجانب من الخاصة والعامة, مع العلم أن لا وصية يومئذ لولاية العهد, وإنما الأمر متروك للكفء عادةً وللقوي الغالب, اعترفوا الانكليز به عام 1890 فأبرموا معه المعاهدات التجارية ويكون الاستيراد والتصدير إلّا معهم فقط, توفي على أثر المرض في عام 1913. ينظر: عبد الله بن محمد الطائي, تاريخ عُمان السياسي, الربيعان للنشر والتوزيع, الكويت, 2008, ص161-165.

(2) تيمور بن تركي: أستلم السلطة وأهل عُمان في نشوة الانتصارات التي أحرزوها أثر تولي الإمام سالم بن راشد الخروصي الإمامة الجديدة, إضافة إلى تأييد جميع القبائل العُمانية له, خاض العديد من الحروب في تثبيت الحكم في عُمان, وتنازل عن السلطة في 11 شباط 1932 لنجله الأكبر سعيد بن تيمور بن فيصل, تنازل وفق رغبة منه, لكن تذكر المصادر الإنكليزية أن الإنكليز أجبروه على التنازل, لعدم صلاحيتهِ للحكم وعدو خدمة مصالحها, توفي في الهند في عام 1961. ينظر: المصدر نفسه, ص166-169

(3) سعيد بن تيمور: ولد بمدينة مسقط في 13 آب 1910, تلقى فيها تعليماً أولياً في قراءة القرآن والفكر الإباضي, سافر للهند بين عامي 1922-1927 وتلقى تعليماً في كلية الأمراء بولاية راجستان شمال غرب الهند وتعلم اللغة الأوربية والإنكليزية, بعد عودتهِ من الهند سافر إلى بغداد بين عامي 1927-1929 لصقل لغتهِ العربية, وتلقيه العلوم والآداب العربية, ثم عاد إلى مسقط ليتقلد عدة

مناصب إدارية وسياسية في عهد والده السلطان تيمور بن فيصل, اتسمت مدة حكمه بالمركزية المطلقة والشديدة والاعتماد الكلي على البريطانيينَ, خلفه في الحكم ولده قابوس في 23 تموز 1970, على أثر انقلاب عليه, فرحل إلى بريطانيا وتوفي ودفن فيه بتاريخ 20 تشرين الأول 1972. ينظر: علي حمزة عباس, ستراتيجية الأمن والدفاع العُماني نحو مضيق هرمز 1968-1980, مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية, جامعة الموصل, المجلد/12, العدد/4, 2013, ص549.

(4) قابوس بن سعيد: هو السلطان بن سعيد بن تيمور بن فيصل بن تركي بن سعيد بن سلطان بن أحمد بن سعيد بن أحمد بن محمد بن خلف بن سعيد بن مبارك آل بوسعيد العتكي الأزدي, ويعد السلطان الثامن المنحدر رأساً من المؤسس الأول للدولة البو سعيدية(الأمام أحمد بن سعيد) عام 1741, ومن الأسر العربية الحاكمة بصورة متواصلة في عالمنا العربي, ولد في 18 شباط 1940, في مدينة صلالة في ظفار, تلقى علومه الأساسي في اللغة العربية والمبادئ الدينية على أيدي أساتذة مختصينَ, ثم واصل دراسته للمرحلة الابتدائية في مدرسة السعيدية بصلالة, وفي أيلول 1958 أرسله والده إلى بريطانيا إذ واصل تعليمهُ لمدة عامينِ في مؤسسة تعليمية خاصة في سافوك, ثم ألتحق عام 1960 بأكاديمية (ساند هيرست) العسكرية الملكية كضابط مرشح, وتخرج برتبة ملازم ثانٍ, ثم أنضم إلى أحدى الكتائب البريطانية العاملة آنذاك في ألمانيا الغربية, وأمضى ستة أشهر كمتدرب في القيادة العسكرية, ثم عاد إلى بريطانيا وحضر دورات في أسلوب الإدارة في الحكومة المحلية, وعدها قام بجولة استطلاعية في عدد من الدول لمدة ثلاثة أشهر, عاد بعدها إلى ظفار عام 1964, توفي في 10 كانون الأول 2020. ينظر: ثامر عزام حمد, السلطان قابوس بن سعيد ودوره في تحديث عُمان حتى عام 1986م, مجلة سر من رأى, جامعة تكريت, كلية التربية, المجلد/6, العدد/33, كانون الأول 2010, ص212-213.

(5) محمود شاكر, موسوعة تاريخ الخليج العربي, دار أسامة, الأردن, 2005, ص869-870.

(6) باسمة عبد العزيز عمر العثمان, سلطنة عمان (1970-1981) دراسة في العلاقات الخارجية, أطروحة دكتوراه غير منشورة, جامعة البصرة, كلية الآداب, 2009, ص39-40.

(7) سلوين لويد: هو جون سلوين بروك لويد, ولد بمدينة الغرب كيربي (ليفربول حالياً) في 28 تموز 1904 سياسي بريطاني من حزب المحافظينَ, شغل منصب وزير الخارجية(1955-1960), ثم وزير الخزانة عام 1962, وانتخب في عام 1971 رئيس مجلس العموم حتى تقاعد في عام 1976, توفي في أيار 1978. .Selwyn Lloyd http://en.m.wikipedia.org

(8) تُعد جزيرة مصيرة, أحدى القواعد العسكرية الجوية التي كانَت تحت أشراف سلاح الجو البريطاني منذ عام 1958 حتى 19 تموز 1976 بعد أن أعلنت الحكومة البريطانية عزمها عن سحب قواتها من تلك القاعدة, وبالتالي سعت القوى العظمى التي اكتسحت المنطقة إلّا وهي الولايات المتحدة الأمريكية في 31 أذار 1977 لتحل محل بريطانيا في استخدام القاعدة العسكرية, كونها جزيرة استراتيجية مهمة تقع بالقرب من الساحل الجنوبي الشرقي للسلطنة. ينظر: لازم لفتة ذياب المالكي, المعارضة السياسية في سلطنة عُمان 1955-1975, رسالة ماجستير غير منشورة, كلية الآداب, جامعة البصرة, 1984, ص13.

(9) سالم مشكور, نزاعات الحدود في الخليج معضلة السيادة والشرعية, مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق, بيروت, 1993, ص70.

(10) هيوج بوستد: ولد في 14 نيسان 1895 في نوارا إيليا في سري لانكا, أبن مزارع محلي, شغل مناصب إدارية وعسكرية, خدم السياسة البريطانية في السودان بمنصب قائمقام لدارفور(1935-1940), وكمستشار مقيم في محمية عدن (1949-1958), وفي عُمان وزير التنمية والأنماء (1960-1961), ووكيل سياسي في أبو ظبي (1961-1965), وغيرها من المناصب الإدارية. توفي في 3 نيسان 1980. .Hugh Boustead http://en.m.wikipedia.org

(11) باسمة عبد العزيز عمر العثمان, المصدر السابق, ص39-40.

(12) باسمة عبد العزيز عمر العثمان, المصدر السابق, ص153.

(13) فريد هاليداي, الصراع السياسي في شبة الجزيرة العربية, ترجمة محمد الرميحي, الساقي, بيروت, 2008, ص350-351.

(14) إبراهيم محمد إبراهيم شهداد، الصراع الداخلي في عمان خلال القرن العشرين 1913– 1975، الدوحة, 1989، ص263؛ جمال زكريا قاسم، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، مج/4، الفكر العربي, القاهرة، 2001، ص249.

(15) فريد هاليداي, المصدر السابق, ص352.

(16) المصدر نفسه, ص353-354.

[17] باسمة عبد العزيز عمر العثمان, المصدر السابق, ص271.

[18] لازم لفتة ذياب المالكي, المصدر السابق, ص114-115.

[19] جمال زكريا قاسم، المصدر السابق، مج/5، ص184.

[20] المصدر نفسه، ص156.

[21] ثامر عزام حمد, المصدر السابق, ص217.

[22] جمال زكريا قاسم، المصدر السابق، مج/5، ص159.

[23] المصدر نفسه.

[24] لازم لفتة ذياب المالكي, المصدر السابق, ص118.

[25] جمال زكريا قاسم، المصدر السابق، مج/5، ص164.

[26] عبد الله بن محمد الطائي, المصدر السابق, ص221.

[27] لازم لفتة ذياب المالكي, المصدر السابق, ص120.

[28] رياض نجيب الريّس وسيف بن هاشل المسكري, عُمان الأمس وعُمان الغد حوارات وذكريات, رياض الريّس للنشر, عُمان, 2012, ص28-29.

[29] المصدر نفسه, ص30-31.

[30] موقع الشبكة العالمية للأنترنيت, (الجيش السلطاني). http://ar.m.wikipedia.org.

[31] المصدر نفسه.

[32] ثامر عزام حمد, المصدر السابق, ص217.

[33] فريد هاليداي, المصدر السابق, ص363.

[34] زهير قاسم محمد السامرائي, المصدر السابق, ص195.

[35] جمال زكريا قاسم، المصدر السابق، مج/5، ص167.

[36] المصدر نفسه.

[37] جمال زكريا قاسم، مج/4، ص277.

[38] محمد عبدالله العزاوي، دراسات في تاريخ العلاقات الفرنسية الإيرانية في العصر الحديث، ط1، الوطنية الجديدة، دمشق، 2008, ص17-18.

[39] نواف وبدان سلمان الجشمعي, العلاقات الخليجية-الإيرانية في الفترة من 1923-1979م, رسالة ماجستير غير منشورة, كلية الآداب, جامعة أم درمان الإسلامية, السودان، 2008, ص216؛ محمد حسن العيدروس, تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر, ط2, عين للدراسات والبحوث الانسانية والاجتماعية, مصر, 1989، ص300.

[40] جمال زكريا قاسم، المصدر السابق، مج/5، ص78.

(41) جيرالد فورد: الرئيس الثامن والثلاثون للولايات المتحدة الأمريكية(1974-1977) ينتمي للحزب الجمهوري, ولد في أوماها نبراسكا 14 تموز 1913, تخرج من جامعتي متشقان ويال, عمل بالمحاماة, انتخب نائباً في مجلس النواب عنو ولاية ميشيغان, ونائي للرئيس نيكسون خلفاً لسبيرو أجنو, تولى منصب رئاسة الجمهورية بسبب فضيحة نيكسون (ووترغيت التجسس على مكاتب الحزب الديمقراطي عام 1974), وهو أول شخص يتولى منصب نائب الرئيس ثم الرئيس من دون ترشيح وانتخاب, توفي أثر تصلب الشرايين في 26 كانون الأول 2006. . Gerald Ford http://ar.m.wikipedia.org

(42) زهير قاسم محمد السامرائي, السياسة الأمريكية تجاه عُمان بعد قرار الانسحاب البريطاني من الخليج العربي 1968-1981, مجلة سر من رأى, جامعة سامراء, كلية التربية, المجلد/9, العدد/34, تموز 2013, ص196-197.

(43) ميثاق خيرالله جلود منصور القره غولي, العلاقات الخليجية ــ التركية 1973 - 1990م, رسالة ماجستير غير منشورة, كلية التربية, جامعة الموصل, 2006, ص85.

(44) علي ناصر ناصر, مضيق هرمز والصراع الأمريكي الإيراني, الفارابي, بيروت, 2013, ص123.

(45) زهير قاسم محمد السامرائي, المصدر السابق, ص197.

(46) جمال زكريا قاسم، المصدر السابق، مج/5، ص170-171.

(47) من الجدير بالذكر إن اسم قوات سلطان عُمان البرية بقى يطلق حتى عام 1990 عندما صدرت الأوامر الأميرية السامية بتسمية الجيش السلطاني العُماني. موقع الشبكة العالمية للأنترنيت, (الجيش السلطاني). http://ar.m.wikipedia.org

(48) ثامر عزام حمد, المصدر السابق, ص217.

(49) زهير قاسم محمد السامرائي, المصدر السابق, ص197.

(50) حسن علي الإبراهيم، الدول الصغيرة والنظام الدولي: الكويت والخليج, مؤسسة الأبحاث العربية, لبنان, 1982، ص129.

(51) ثامر عزام حمد, المصدر السابق, ص217-218.

(52) المصدر نفسه, ص218.

(53) المصدر نفسه, ص217.

(54) نقلاً عن: باسمة عبد العزيز عمر العثمان, المصدر السابق, ص281.

(55) جمال زكريا قاسم، المصدر السابق، مج/5، ص195.

(56) الدول الست التي تناولها الدليل السنوي للدفاع والسياسة الخارجية: الكويت, عُمان, المملكة العربية السعودية, البحرين, قطر, الأمارات العربية المتحدة. حسن علي الإبراهيم, المصدر السابق, ص144-154.

(57) حسن علي الإبراهيم, المصدر السابق، ص149-150.

(58) المصدر نفسه، ص150.

(59) المصدر نفسه، ص150-151.

(60) باسمة عبد العزيز عمر العثمان, المصدر السابق, ص136.

(61) المصدر نفسه, ص136-137.

(62) المصدر نفسه, ص137.

(63) المصدر نفسه.

(64) جمال زكريا قاسم، المصدر السابق، مج/5، ص200-201.

(65) عبد الرزاق خلف محمد الطائي, المشاريع الأمنية لدول الخليج العربية وإيران من الانسحاب البريطاني حتى التواجد الأمريكي, دنيا الوطن, 22 أيلول 2009. . http://pulpit.alwatanvoice.com

(66) ميثاق خيرالله جلود منصور القره غولي, المصدر السابق, ص90.

(67) نقلاً عن: علي حمزة عباس, المصدر السابق, ص561.

(68) إسراء شريف الكعود, السياسة الخارجية الإيرانية حيال دول الخليج العربي(آفاق مستقبلية), مجلة كلية التربية للبنات, جامعة بغداد, المجلد/26, العدد/1, 2015, ص34.

(69) موقع الشبكة العالمية للأنترنيت, (الجيش السلطاني). .http://ar.m.wikipedia.org

(70) ميثاق خيرالله جلود منصور القره غولي, المصدر السابق, ص86.

المصادر:

أولاً/الرسائل والاطاريح:

- باسمة عبد العزيز عمر العثمان, سلطنة عمان (1970-1981) دراسة في العلاقات الخارجية, أطروحة دكتوراه غير منشورة, جامعة البصرة, كلية الآداب, 2009.
- ثامر عزام حمد, السلطان قابوس بن سعيد ودوره في تحديث عُمان حتى عام 1986م, مجلة سر من رأى, جامعة تكريت, كلية التربية, المجلد/6, العدد/33, كانون الأول 2010.
- عبد الله بن محمد الطائي, تاريخ عَمان السياسي, الربيعان للنشر والتوزيع, الكويت, 2008.
- علي حمزة عباس, ستراتيجية الأمن والدفاع العُماني نحو مضيق هرمز 1968-1980, مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية, جامعة الموصل, المجلد/12, العدد/4, 2013.
- لازم لفتة ذياب المالكي, المعارضة السياسية في سلطنة عُمان 1955-1975, رسالة ماجستير غير منشورة, كلية الآداب, جامعة البصرة, 1984.
- ميثاق خيرالله جلود منصور القره غولي, العلاقات الخليجية ـ التركية 1973 - 1990م, رسالة ماجستير غير منشورة, كلية التربية, جامعة الموصل, 2006.
- نواف وبدان سلمان الجشمعي, العلاقات الخليجية-الإيرانية في الفترة من 1923-1979م, رسالة ماجستير غير منشورة, كلية الآداب, جامعة أم درمان الإسلامية, السودان، 2008.

ثانياً/ الكتب:

- إبراهيم محمد إبراهيم شهداد، الصراع الداخلي في عمان خلال القرن العشرين 1913– 1975، الدوحة, 1989.
- جمال زكريا قاسم، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، مج/4، الفكر العربي, القاهرة، 2001.
- حسن علي الإبراهيم، الدول الصغيرة والنظام الدولي: الكويت والخليج, مؤسسة الأبحاث العربية, لبنان, 1982.
- رياض نجيب الريّس وسيف بن هاشل المسكري, عُمان الأمس وعُمان الغد حوارات وذكريات, رياض الريّس للنشر, عُمان, 2012.
- سالم مشكور, نزاعات الحدود في الخليج معضلة السيادة والشرعية, مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق, بيروت, 1993.
- علي ناصر ناصر, مضيق هرمز والصراع الأمريكي الإيراني, الفارابي, بيروت, 2013, ص123.
- فريد هاليداي, الصراع السياسي في شبة الجزيرة العربية, ترجمة محمد الرميحي, الساقي, بيروت, 2008.
- محمد عبدالله العزاوي، دراسات في تاريخ العلاقات الفرنسية الإيرانية في العصر الحديث، ط1، الوطنية الجديدة، دمشق، 2008.
- محمد حسن العيدروس, تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر, ط2, عين للدراسات والبحوث الانسانية والاجتماعية, مصر, 1989.

ثالثاً/المجلات:

- إسراء شريف الكعود, السياسة الخارجية الإيرانية حيال دول الخليج العربي(آفاق مستقبلية), مجلة كلية التربية للبنات, جامعة بغداد, المجلد/26, العدد/1, 2015.
- زهير قاسم محمد السامرائي, السياسة الأمريكية تجاه عُمان بعد قرار الانسحاب البريطاني من الخليج العربي 1968-1981, مجلة سر من رأى, جامعة سامراء, كلية التربية, المجلد/9, العدد/34, تموز 2013.

رابعاً/ شبكة الانترنيت:

- عبد الرزاق خلف محمد الطائي, المشاريع الأمنية لدول الخليج العربية وإيران من الانسحاب البريطاني حتى التواجد الأمريكي, دنيا الوطن, 22 أيلول 2009. . http://pulpit.alwatanvoice.com
- محمود شاكر, موسوعة تاريخ الخليج العربي, دار أسامة, الأردن, 2005.
- Selwyn Lloyd. http://en.m.wikipedia.org.
- Boustead. http://en.m.wikipedia.org.Hugh
- موقع الشبكة العالمية للأنترنيت, (الجيش السلطاني). http://ar.m.wikipedia.org.
- Gerald Ford. http://ar.m.wikipedia.org .
- موقع الشبكة العالمية للأنترنيت, (الجيش السلطاني). http://ar.m.wikipedia.org.